حواشي المعرب والمبني

بانه لا بد من سبق المعنى سبقية المثال قوله في المثال تسامح لانه موكد
ومؤكد لا يقبل تاكيدًا اخ والتحرير نحو فمر قوله فو يقال ان شقي وسعيد
في الاية نقيض ومساويه ومن المقرر ان الشي لا يخلو عن نفسه او نقيضه والاولى
في المعرب والمبني لانهما ضدان لا نقيضان مناصل قوله لا الفعل عند الثاني قال ابن
جني في الخصائص ذهب بعضهم الى انه اذا انضم الى سببين من اسباب منع الصرف
ثالث امتنع الاسم من الاعراب اصلا لانه ليس بعد منع الصرف الا الاعراب
ومثل ذلك بباب حذام وقطام فانما فيه العلمية والتانيث والعدل عن حاذمه
فالوصاد ك فاسد لان سبب البنا مشابهة الحرف لا غير وقوله ليس بعد منع
الصرف الا البنا ممنوع وتمثيله بباب حذام مردود لانه مبني لشبهه بنزال
وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة موانع وهي بيس وذلك اذربيجان فان فيه العلمية
والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون انتهى قوله فليس ذلك بل يوجد
في الحرف كمن والاسم كمن فلا يختص باحدهما كما قال والشبه انما يكون في الوضع الخاص
بالحرف قوله فعلى هذا هي مبني لشبهه في المعنى بحرف التنكير الذي يستحق
الوضع وفي بوضع ان كانت خبرية وبالهمزة في المعنى ان كانت استفهامية
قوله لم تضع العرب له حرفا اعترضه السعد بانه قد صرحوا بان اللام العهدية يشار
بها الى المعهود ذهنا وهو حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غايته ما فيه
انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية قوله فيوثر فيه اي الذي
يوثر لفظا او محلا هو الداخل وهذا لا يدخل فضلا عن ان يوثر لفظا او محلا قوله
المتبادر من الفا انها سببية اي ما قبلها وهو الدخول سبب في ما بعدها وهو التاثير
وكيف يقال وجود السبب وعدم المسبب مع ان السبب ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم فانظر الى انه قد ما له قوله هذا ان الزمونا بالتقليد
فيه فالسمع والطاعة والا فالمتبادر ان هذا ليس بتغيير كلامه بل التغاير من شرط
الشبه المعنوي للاسم من الحرف الا يوثر فيه فالشرط في الشبه الذي هو سبب البنا
لا في البنا فان قيل شرط السبب شرط في المسبب قلنا مسلم لاكن الشبه وان
كان سببا للبنا لا يقتصر عليه لانه يكون مانعا للتثنية والجمع والتصغير

والتكسير

والتكسير والنسب ولا مانع من قولنا من شرط منع التثنية الخ لا يؤثر في الاسم
فيظهر بهذا المراد الا ايراد فان قيل معنا لا تمنع التثنية الا مع البنا مع انها تمنع
مع الاعراب ايضا قلنا ليس المعنى هذا بل هو البنا بعض ما يمنع لا من للتبعيض
والتعليل قوله اي لان بنا به في بعض التراكيب التي جاءت فيها عارضة لا انها
عارضة في بعض اصلية في غيرها بل كلما وقعت فيه عارضة قوله على القول الصحيح
هذا الكلام يرجع الى ان الزيادة فيها فائدة الاشارة الى انها لا محل لها من الاعراب على الصحيح
ولعدم الخلاف في الحروف سقطها في من عبارة لبنت ولعل فتعطي قوله خبر مبتدا
محذوف وهو ضمير يعود على عمير او كلام التقدير هو عمير لا يساوي نقيف قوله في الاستعمال
وعليه فيغا الزيادة في الضابط السابق وكان يكون لا عاملا ولا معمولا كاسماء الاصوات
الخ فانما اشبهت هل ونحوها في ذلك ومنع من ادراجها في نوع واحد وهو عدم
التعلق قوله مبني وهو الاصل عند البصريين واعترض عليه الكوفيون بان الاعراب
اصل فيه ايضا لان اللبس الذي اوجبه في الاسم اوجبه في الفعل ايضا نحو
لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالنصب عن الجمع بينهما وبالجزم نهي عنهما مطلقا
وبالرفع نهي عن الاول واباحة الثاني واجيب بان النصب على اضمار ان والجزم على
ارادة لا والرفع على القطع فلو ظهرت العوامل المضمرة لم تحتج الى الاعراب وذهب
بعض المتاخرين الى ان الفعل احق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب
فهو ذاتي له بخلاف الاسم فهو فيه لغيره فهو فرع قال الا ان تشابه وهذا
من الخلاف الذي ليس له كبير منفعة قوله ذكر الزجاجي في اسرار النحو العرب
هل تلفظت بالكلام غير معرب ثم رات اشتباه المعاني فاعربته او نطقت به معربا
اول وهلة خلاف للنحاة وفي لباب ابي البقا ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة
حكيم يعلم بحكمته ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس ولا يفوح فيه
تقدم رتبة الكلام على رتبة الاعراب لانه كتقدم الجسم الاسود على السواد قوله
وذهب الاخفش الخ هذا الخلاف مبني على ان الاعراب اصل في الفعل ايضا او لا فعلى
الاول هو معرب اذ لا مقتضي لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل فيه ولا مقتضي
للاعراب ثم ايد هذا الاصل وتقوى بالادلة عليها المذكورة في الشرح وغيرها الاخفش

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)